الإنصرافية في فكر وسلوك الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة بعد العام ٢٠٠٣

م.و. ايمن احمد محمد

جامعة بغداد-مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

بعد احتلال العراق العام ٢٠٠٣، وتغيير البنية السياسية للنظام السياسي العراقي بتبني الديمقراطية، والتعددية الحزبية والنظام الدستوري منطلقات للعمل السياسي الجديد، سيطر على تفكير الأحزاب السياسية فكرة إضعاف المركزية في الحكم خوفاً من عودة الدكتاتورية من جديد، وهذه الفكرة تجذرت عبر وضع فاعلين سياسيين وإداريين لها في مراكز صنع القرار العراقي بدافع الخوف من الآخر، مما قاد لتنامي نزعة الاستحواذ، نتيجة لطبيعة المصالح الحزبية الضيقة، وهذا أدى إلى حدوث نوع من الصراع الخفي والمعلن للسيطرة على الثروة والسلطة. ومع ضعف وجود سلطة الرقابة داخل مؤسسات الدولة اتجهت الأحزاب السياسية نحو بناء سلطتها كأحزاب فئوية لا كفاعلين في الدولة، وبذلك أهملت عملية بناء الدولة ودفعها نحو النجاح.

هذه التوجهات الفئوية الضيقة للأحزاب السياسية العراقية تزامنت مع التدخلات الاقليمية والدولية في الشأن العراقي الداخلي تبعاً لمصالح كل جهة، مما ضاعف من تدهور الوضع السياسي العام بكل أبعادهِ، وأنعكس بشكل سلبي على المواطن العراقي، وأضعف من مقومات وضعه الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت عملية إصلاح النظام السياسي طبقاً لتلك المعطيات أكثر صعوبة من ذي قبل، نتيجة لترسيخ توجهات سياسية وثقافية سلبية متعددة في المجتمع والدولة على حد سواء، لذا أن عملية الاصلاح الحقيقية تبدأ من تبني الأحزاب السياسية الحاكمة لتوجهات وسياسات وطنية تمكنها من إرساء مبدأ المواطنة بمفهومه الشامل كأساس للتعامل بين الحاكم والمحكوم، وحصر توجهاتها، لتحقيق مصالح الشعب، وحل مشكلاته، وتوافر متطلباته وحاجاته المادية والمعنوية.

Research Summary:

After the occupation of Iraq in 2003, and changing the political structure of the Iraqi political system by adopting democracy, multiparty and the constitutional system as the starting points for the new political action. The thinking of the political parties dominated the idea of weakening the central government for fear of the return of the dictatorship again. This idea was rooted in the situation of political and administrative actors In the decision-making centers of Iraq, motivated by fear of the other, which led to the growing tendency of acquisition, as a result of the nature of partisan interests narrow. So this led to a kind of hidden and declared conflict to control wealth and power. And with the weakness of the control authority within state institutions Political parties tended to build their power as factional parties rather than as actors in the state, thus neglecting the process of state-building and pushing it towards success.

These narrow sectarian trends of the Iraqi political parties coincided with regional and international interventions in the Iraqi internal affairs according to the interests , which led to compound the deterioration of the general political situation in all its dimensions and reflected negatively on the Iraqi citizen and weakened the fundamentals of his economic and social status. The process of reforming the political system According to these data became more difficult than before. As a result of the consolidation of various negative political and cultural trends in society and the state alike. So that the real reform process begins to adopt the ruling political parties to national trends and policies enable them to establish the principle of Citizenship comprehensive concept as the basis for dealing between the ruler and the ruled, and infinite the orientations of political parties to achieve the interests of the people, solve problems, and availability requirements of material and moral needs.

الكلمات المفتاحية: الانصرافية–الاحزاب السياسية–السلوك السياسي–الديمقراطية–التعددية–صنع القرار

المقدمة

لم تشهد الحياة السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية تراجعاً بالعمل السياسي الحزبي مثلما شهدته بعد العام (٢٠٠٣)، وعلى الرغم من تصدر أحزاب عدة للمشهد السياسي كان لها باعاً طويلاً في المعارضة لنظام الحكم السابق، بسبب سياساته الإقصائية وممارساته القمعية، واحتكار القيم السلطوية لأعضاء الحزب الحاكم، وانتفاء المشاركة السياسية على المستوى القاعدي والنخبوي، وتضييق الخناق على الحقوق والحريات وانتهاكها من دون وازع، لم يمنح هذه الأحزاب القدرة على عدم تكرار هذه الأخطاء كما أن سلوكها كشف عدم امتلاكها لرؤية واضحة عن واقع المجتمع العراقي، ولذلك لم تتمكن من تقديم مشروع لبناء الدولة، ولم تختلف النظرة لهذه الأحزاب كثيراً عن نظرة الحاكم قبل العام (٢٠٠٣)، الذي كان يعد الدولة ومؤسساتها على أنها جزء من الحزب وأدوات لتحقيق مصالحه الخاصة، والإعتقاد بأن موارد الدولة جميعها ملك مشاع لصاحب السلطة السياسية، لذا كان الصراع الحزبي في جوهره من أجل المصالح الحزبية والاستئثار بالسلطة، وليس من أجل بناء الدولة، ولذلك سيطرت على تفكير الأحزاب السياسية نزعة الاستحواذ والتملك، وإقصاء الآخر من دون أن تكون هناك أفكار ملهمة حول عملية البناء العقلاني للدولة العراقية التي لم تستكمل أسباب نجاحها، بسبب أحادية التفكير السياسي الحزبي ونمطيته، حتى تعمقت نزعة الاستحواذ للحد الذي جعل الإحساس لدى الاعضاء الحزبيين بأن كل ما يأخذوه من الدولة بحق أو بغير حق فإنه لن يعوض ما أخذه الحكام الذين سبقوهم في الوصول إلى مصدر الثروة والسلطة، وهكذا انصرفت تلك الأحزاب إلى الاهتمام بمصالحها الخاصة الحزبية والفئوية، عبر تطبيق نظام الأسلاب(**spoil system**) في العمل السياسي، لتصبح مؤسسات الدولة أشبه بشركات مملوكة للأحزاب السياسية لخدمة المصالح الحزبية.

ومن أجل استمرار عمل النظام السياسي وفق النسق المحاصصاتي، عملت الأحزاب السياسية على استدعاء الهويات الفرعية للظهور على الساحة السياسية، وإدامة الصراع عن طريق إثارة النعرات الطائفية والقومية والإثنية، والعمل على عدم توحيد الرأي العام الوطني بإتجاه القضايا التي تهم الشأن العام، وإشاعة ثقافة الخوف من الآخر لتعميق الإحساس بأن الصراع من أجل الوجود المكوناتي، وأدخلوا المجتمع العراقي في دوامة العنف لحماية وجودهم في السلطة، ومع استمرار تردي الوضع الأمني والخدمي، وازدياد الوعي السياسي للمواطن العراقي، انكشفت السياسات الحزبية الفئوية، وتوضحت النيات الحقيقية للأحزاب السياسية عبر تمسكها المفرط بنهج المحاصصة، من دون الأهتمام بما يعاني منه المواطن العراقي من نقص في الخدمات، أو ما تعاني منه الدولة العراقية من عدم استكمال مأسستها وفق النهج الديمقراطي، وتطوير البنى السياسية لاستيعاب التحديث وعملية الاصلاح، ودخلت الدولة في أزمة بنيوية تعمقت جذورها، بهيمنة النزعة البراغماتية الحزبية، وتدني فاعلية الانجاز، والقدرة على توظيف مواطن القوة في الدولة من قبل النظام السياسي، الذي ظهر عاجزاً عن أداء وظائفه وفشله في

تحقيق أهدافه نتيجة لسيطرة الايديولوجيا الحزبية الضيقة على مفاصل العمل السياسي، والعمل على تضليل الشعب لإخفاء الأسباب الحقيقية لهذا الفشل في إدارة الشأن العام.

ومع أن بحثنا يركز على مفهوم الانصرافية في فكر وسلوك الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة إلا أن ذلك لايمنع من ايجاد حلول فكرية وعقلانية لأزمة النظام السياسي البنيوية، والعمل على بلورة أسس للتكامل السياسي عبر تحصين المجتمع فكرياً وثقافياً، ونفي البنى التقليدية والاهتمام بالمضمون الاجتماعي للسياسة(المجتمع المدني).

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الآتي:

١- أن النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ انتهج تقاليد في الحكم لبناء السلطة وتقويض الدولة ككيان مُحايد قادر على استيعاب التناقضات الاجتماعية والاقتصادية.

٢- أن بناء الدولة العراقية وحماية مؤسساتها لا يتم بمعزل عن الآخر المختلف إثنيا، إنما عن طريق إعلاء قيمة الفرد بوصفه جوهر وغاية النظام السياسي، وهذا يستلزم فك ارتباط الاحزاب السياسية بالسلطة عن طريق التداول السلمي والعمل على استكمال البناء العقلاني بعيداً عن الشخصنة.

٣- تسليط الضوء على أصل مشكلة النظام السياسي العراقي، ورفض الواقع الجديد بوصفه إنعكاس لواقع المجتمع العراقي المتنوع المبني على أساس المكونات كما تحاول الأحزاب السياسية ترسيخه في الذاكرة العراقية، والعمل على استنهاض الفكر الذي يؤسس لهُوية وطنية عراقية.

فرضية البحث: إنَّ أغلب الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة التي تبنت العملية السياسية بعد العام (٢٠٠٣)، لا تمتلك رؤية واضحة أو مشروع لبناء الدولة، وما زالت تعتقد أن الأصل هو بناء سلطتها وتعظيم مواردها بالاستناد إلى منهج استلاب موارد الدولة عبر المحاصصة الحزبية لمؤسسات الدولة في ظل الحكومات المتعاقبة وفق فكرة قسمة الغرماء.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في الإزدواجية الحزبية بين المواقف والسلوك وبين المتبنيات الفكرية والخطاب السياسي، الذي قاد إلى صراع وجود بين الأحزاب المتنافسة وسعيها لإمتلاك مصادر القوة والثروة بعيداً عن سلطة القانون، مما شكل عائقاً أمام الأحزاب السياسية في العودة إلى التفكير العقلاني وجلد الذات والمراجعة الفكرية لأنها تُعد بداية السقوط السياسي بعد أن توغلت تلك الأحزاب بعيداً في إساءة استعمال السلطة، لذلك أصبح هناك شبه اتفاق مقدس بينها على المضي في نهجها من دون مراعاة للمصلحة العامة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة وكالآتي:

١- الأزمة البنيوية العراقية المعاصرة.

٢- النزعة الأيديولوجية عند السلطة الحاكمة.

٣- أُسس التكامل السياسي العراقي ما بعد العام (٢٠٠٣).

المبحث الأول: الأزمة البنيوية العراقية المعاصرة.

أولاً: مفهوم الإنصرافية.

"إنَّ الأصل الفلسفي للديمقراطية أن تكون ذات صفة تمثيلية، وهذا الأصل الفلسفي يستلزم وجود قوى سياسية تكون الأحزاب فيها بشكل خاص في خدمة المصالح الاجتماعية، وحين لا ينجز الفاعلون السياسيون طلبات وحاجات الفاعلين الاجتماعيين يفقدوا كل صفة تمثيلية، وعندما يختل هذا التوازن ينتفي الشرط الأول من شروط وجود الديمقراطية، ألا وهو مصدر شرعية السلطة، ولا يبقى أمام الفاعلين السياسيين من غاية أخرى سوى زيادة سلطتهم الخاصة وخدمة مصالحهم، وهذا ما يسمى بالإنصرافية (Particularism)"[1].

وتعني: "انصراف المرء كلياً إلى العناية بموضوع أو حزب معين أو بمصلحة أو طائفة معينة، وتسمى أيضاً بالاقليمية: وهي نظرية سياسية تقول بأن لكل جماعة سياسية الحق في تعزيز مصالحها (وفي التمتع بالاستقلال خاصة) بصرف النظر عن مصالح الجماعات التي تفوقها عدداً وشأناً. وتعني أيضاً التخصيصية، أو الاصطفائية: وهي نظرية لاهوتيّة تقول بأن الخلاص بالمسيح مقصورٌ على النخبة فقط"[2].

ثانياً: إشكالية شرعية الدولة والسلطة الديمقراطية في العراق.

من أجل تشخيص إشكالية الشرعية في الدولة العراقية لا بُدِّ من الوقوف على بعض المبادئ والقيم الديمقراطية التي ترسم مسارات السلطة، وبيان جوهرها والمعنى المراد من وجودها، ويمكن الحديث عنها بنقاط أهمها الآتي:

١- " تتميز السلطة السياسية في الدولة الحديثة والمعاصرة، بأنها ملك الدولة، ويمارسها الحكام باسم الدولة ولا يملكونها"[1]، وإذا كانت شرعية السلطة ترتبط بفكرة الحق القائم في المجتمع، وهذا يعني إن السلطة ليست من نتاج الصفات الشخصية للحكام، ومن ثم لا يجدون في ذواتهم مصدر شرعيتهم، لذلك يبحثون عن مصدر شرعيتهم في السلطة، لأنهم وكلاء ممارستها، وتستمد السلطة شرعيتها من المبادئ أو المعتقدات المقبولة من المجتمع، أن شرعية السلطة التي يمارس امتيازاتها الحكام، هي التي تصنع شرعيتها والحديث عن شرعية السلطة يؤدي إلى فصل السلطة عن الشخصيات التي تمارسها، اعتماداً على العلاقة الآتية: " ليس هناك شرعية في ذاتها وإنما بفعل مبادئ معينة، وعندما تنفصل السلطة عن شخصية الحاكم الذي ينفذها تصبح كياناً مستقلاً يتطلب سنداً مجرداً هو الدولة وعلى وجه الدقة مؤسسات الدولة"[2]. وأن "استمرارية السلطة لا تعود موجودة في أشخاصهم وإنما في المؤسسة، لذلك يؤدي دوام المؤسسة إلى إمكانية

---

[1] ينظر: آلان تورين، ماالديمقراطية؟ دراسة فلسفية، ترجمة: عبود كاسوحه، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠ ، ص ص ٩٩-١٠٠ .

[2] منير البعلبكي، المورد قاموس انكليزي عربي، الطبعة الثامنة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٥، ص٦٦٠.

[1] خميس البدري، تداول السلطة: رؤية للممارسات السياسية في عراق الغد، مجلة أوراق عراقية، العدد(٢)، نيسان، بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

[2] جورج بوردو، الدولة، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٤٣- ٤٤.

تغيير الحكام والى تنظيم طريقة قانونية للتبادل والتداول، وبما أن الدستور هو الوثيقة لنظام المؤسسة وليس إرادة القابضين على السلطة، فهو الذي ينظم هذا التداول والتبادل؛ لأن السلطة تتميز كونها سلطة غير مطلقة، وتحدد أهدافها ووسائلها بقواعد الدستور الذي يحدده طبيعة النظام السياسي في الدولة، ويضع القواعد لكيفية تولي السلطة وتداولها وطرق ممارستها وحدود وظائفها، والحكم الديمقراطي، هو حكم ديناميكي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، وفق إرادة الشعب التي تحددها رغبات العملية الانتخابية التي تتأثر بممارسات الأحزاب السياسية"[٣].

٢- "لا توجد ديمقراطية بلا أحزاب وفاعلين سياسيين، غير أن التسلط الحزبي يدمر الديمقراطية إذ ينتزع منها صفتها التمثيلية ليقود أما إلى الفوضى وأما إلى سيطرة مجموعات اقتصادية حاكمة كأمر واقع، بانتظار تدخل يقوم به ديكتاتور" [٤]، "أن خطر التسلط الحزبي يغدو كبيراً جداً حين يخرج بلد مثل العراق من قبضة الديكتاتورية، وحين يتشرذم الفاعلون الاجتماعيون وينتابهم الضعف، ويغدو الأغراء كبيراً بالاكتفاء بمفهوم مؤسساتي صرف للديمقراطية وبتقزيمها لتصبح سوقاً سياسية مفتوحة ليس إلا، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انحطاطها"[١].

٣- إن مبدأ شخصنة السلطة في الدولة بشكل عام والمؤسسات بشكل خاص يُبين مدى ضعف مؤسسات السلطة ذاتها لصالح الأفراد. "ويبرز نفسه كعامل أضافي للفشل والانسدادات التي تواجه أعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وهي نتيجة حتمية للإستقطابات الإثنية، التي أسست لأجندة شخصية عند الخوض في معترك السياسة ونشاطات الدولة المختلفة، فتبرز الصراعات الشخصية على السطح متلبسة أحياناً بثوب أوسع يغطي الأصل الحقيقي لصراع المتصارعين، وتغدو المؤسسات في أحيان كثيرة رهينة التطلع الشخصي لمن يديرها، فتفقد تدريجياً محتواها التنظيمي وتغدو جزءاً من لعبة الصراع على الكراسي، هذا الصراع المستدام والمتحرك والذي تغذيه نفسية الغنيمة يضعف من قدرة المؤسسات على الرسوخ والتحرك بأفق استراتيجي، مما يقلل من مرونة تلك المؤسسات في التعامل مع متغيرات الحياة السياسية"[٢].

٤- "النخبة السياسية الحاكمة في ظروف العراق الحالية تعمل في حالات عديدة لإنتاج دكتاتوريات مجزأة وصغيرة. ومن ثم مختلف المظاهر المتنوعة للفساد الشامل في مؤسسات السلطة، وهي مظاهر لا تعني في حال وضعها، مهما كان شكلها وحجمها، بمعايير رجل الدولة سوى الفساد المريع والانحطاط الشامل، بمعنى إننا نقف أمام نخبة تستمر وتستكمل زمن الانحطاط، وبالنتيجة تكون جزء من زمن الديكتاتورية، وهي نخبة لا تنظر إلى الحالة المزرية لواقع الأغلبية المطلقة من العراقيين، وهو واقع مؤسف ومهين، لكنه يصبح معقولا ومقبولا حالما يتحول رجل السياسة إلى عنصر من أزلام السلطة، وفي هذا يكمن سر الطابع الباهت للنخبة

---

[٣] ينظر: خميس البدري، مصدر سبق ذكره، ص ٩ .

[٤] ينظر: آلان تورين، ما الديمقراطية ؟ مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٩- ١٠٠ .

[١] ينظر: آلان تورين، ما الديمقراطية ؟ مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠ .

[٢] جابر حبيب جابر ، الدولة الغنيمة، مجلة فكر حر ،العدد (٨) ، بلا ، بغداد ،٢٠١٠، ص ١١.

السياسية العراقية الحالية، ولم تعد في عقل وضمير المجتمع أكثر من أوهام"[٣].

٥- "الملاحظ من خلال تجربة السنوات الماضية منذ نيسان (٢٠٠٣)، إننا شهدنا ظواهر سياسية غريبة عن تطبيقات العملية الديمقراطية التي تؤسس لدولة القانون والمؤسسات، عمليات ومشاهد بدأت بالحملات الانتخابية مروراً بالسلوك التصويتي للمواطنين، ولم تنتهِ بإعلان نتائج الانتخابات، ومن ثم فان عملية بناء الدولة العراقية المستندة إلى الإنموذج الديمقراطي، وان كانت قد انطوت على بعض المظاهر الايجابية، إلا إنها سجلت ممارسات خطرة من قبيل استمرار دور ما عرف بـ (شخصنة السلطة)، والأحزاب السياسية المؤتلفة داخل البرلمان تمحورت حول شخصية بعينها أضحت تختزل الحزب أو الكتلة بشخصها وسلوكها، في حين شهدت عملية إقامة المؤسسات التي تؤدي واجبات من صميم عمل النظام السياسي جملة من التشوهات نتيجة لها جاءت مقطوعة الجذور، بمعنى أنها لم تنبثق عن ثقافة ديمقراطية بل جاءت نتاجاً للمرحلة السابقة التي لم تعرف عمل المؤسسات إنما نشأت وتربت على دور الأشخاص في انجاز الأعمال والمهمات والواجبات الموكولة لها في المجالات كافة"[١].

مما تقدم يتضح أن أزمة الشرعية مستحكمة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، وإذا ما نظرنا إلى النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة، والتي ترتكز في شرعيتها بالأساس على مقدار الانجازات المتحققة التي تلبي حاجات المواطنين، نجد أن الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق والحكومات التي مثلتها لاسيما بعد العام ٢٠٠٣ لم تحقق ما يطمح اليه العراقيون مقارنة بحجم الموارد التي تمتلكها الدولة، بالقدر الذي وظفت السلطة الحاكمة تلك الموارد لخدمة مصالحها الشخصية.

المبحث الثاني: النزعة الأيديولوجية عند السلطة الحاكمة.

أولاً: الأيديولوجيا الديماغوجية الحزبية في العراق.

"الأيديولوجيا بدأت تاريخياً كتسويغ للسياسة، بشكل من أشكال المقدس والتراث الديني، والحقوق الإلهية، وتطورت نظرياً مع (ماركس) لتبين أنها اتخذت منحى طبقي اجتماعي لتسويغ السلطة السياسية"[١]، والايديولوجيات كما يسميها (باريتو) هي "أشكال العقائد والمفاهيم والنظريات العقائدية، والبرامج والدساتير وإعلانات المبادئ التي يبتكرها الفكر ليبرِّر بطريقة حيادية المصالح والحاجات، أو ليخفي وراء مفاهيم الحريَّة والعدالة والسلام التعطش إلى السلطة والهيمنة"[٢].

أما الديماغوجيا تعني: القيادة الموصِلة الموجهِّة، وهذه القيادة تضليلية توصل الشعب إلى مصالحها الخاصة وأهدافها، لذلك الديماغوجي هو "السياسي المتلاعب مضلِل الشعب أو مدالسه، وتصبح الديماغوجيا "مدالسة

---

[٣] ميثم الجنابي، العراق حوار البدائل، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠٠٩ ، ص٣١٧.

[١] علي دريول محمد ، بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية، ينظر : الرابط الالكتروني

- http://lahaye uni.com/scfrs.net/indexz.phpzoption.com_content&tas...

[١] ينظر: محمد سبيلا، الايديولوجيا: نحو نظرية تكاملية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص٩١.

[٢] ينظر: جوليان فرند، جوهر السياسة، ترجمة: فاروق الحميد، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦، ص٤٥٩.

الشعب وتضليله" ، عبر استعمالها مجموعة من الأساليب الملتوية والتعميات والتمويهات للحقيقة، وتستعمل المداهنة لضمان البقاء في الحكم، وتصبح منهجاً واسلوباً سياسياً يتبعه الحكام ليكتسبوا مرضاة الشعب ولو بالمخادعة"[٣].

وبهذا المعنى تصبح الايديولوجيا الديماغوجية مجموعة الافكار والمعتقدات والمفاهيم التي يتبناها حزب أو نظام سياسي لتضليل الشعب وخداعه لمصالح خاصة وبوسائل تضليليه ووعود غير مسؤولة.

"وتسعى النُظم والحركات الدينية التي تتبنى الإسلام السياسي، إلى بناء عوالم مذهبية ترتكز على الاستلهام الدائم لأحكام الدين، وتتولى النُخبة الحاكمة تحديد مساراتها المقدّسة، وفقاً للأهداف السياسية المراد تحقيقها لفرض مزيد من الهيمنة على المجتمع الذي أُدلِج كل شيء فيه، فتبدو سطوة الايديولوجيا الديماغوجية مُكوِّناً أساسياً من مُكوِّنات النظام السياسي والصراع مع الآخر"[١].

"إنَّ سعي النخبة الحاكمة إلى توظيف الدين لتكريس أهدافها السياسية وتوجّهها نحو السلطة أدى إلى وجود سلطة سياسية شمولية تستأثر وحدها بصياغة القرار السياسي"[٢]، وهذه السلطة وفق رؤية (جون كينيث غاليبرث) تنقسم من حيث الممارسة على ثلاثة أنواع: "سلطة قسرية تعتمد على القسر والاجبار في إخضاع تابعيها، وسلطة تعويضية تجتذب تابعيها بالمنح والهبات، وسلطة تلاؤمية تحاول أن توفق أوضاعها مع الرأي الآخر المختلف معها"[٣].

وقد استخدمت حكومات الاسلام السياسي ما بعد العام (٢٠٠٣) هذه الانواع الثلاثة مع الآخر، "فهي إما ان تكسره حين تخضعه لأساليب العنف بكل درجاتها، وإما أن تشتريه بجيل الترغيب وأساليبه، وإما أن تترك له مساحة محدودة من الحرية في الشكل الذي لا يؤثر على سلطة الدولة، ولا يعني هذا عدم التداخل في استعمال هذه الممارسات، وإنما دائماً ما تبدو متداخلة أو متجاورة مع بعضها، وذلك حين تعمد السلطة إلى استعمال الاساليب القسرية والتعويضية والتلاؤمية كلها لضمان بقائها"[٤]. "وتؤدي الايديولوجيا الديماغوجية وظيفة نزوعية (Conative) Function بوصفها مجموعة من التوجيهات السلوكية التي توجه أعضاء الجماعة المؤمنين بها إلى اتجاهات محددة لتحقيق غايات معيّنة، وهو ما يسمى "التأطير الاجتماعي للفرد". عبر الرجوع إلى المقدس والإحالة عليه كحدث مؤسّس يكسبها الانتماء إليه شرعية دينية تسوغ لها مطالبها السياسية، وهي في سبيل ذلك لا مانع لديها من إعادة تأويل نصوص ذلك العصر وأدلجتها في سعيها المستمر، نحو تكوين ذاكرة جماعية مشتركة وفق تصوّرها بدعوى تكوين هُوية جماعية مميّزة يصبح الفرد في داخلها مجرّد أداة"[٥].

---

[٣] كلود يونان، طرق التضليل السياسي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٥٣-٥٤.

[١] ينظر: سامح محمد إسماعيل، أيديولوجيا الإسلام السياسي والشيوعية، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٦-٣٨.

[٣] جون كينيث غالبريث، تشريع السلطة، ترجمة: عباس حكيم، ط٢، بلا، دمشق، ١٩٩٤، ص١٩-٢٣.

[٤] سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، ط٢، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٥.

[٥] ينظر: سامح محمد إسماعيل، أيديولوجيا الإسلام السياسي والشيوعية، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٧-٦٨.

ثانياً: الخصائص الذاتية للايديولوجيا الديماغوجية الحزبية في العراق.

سيطرت على الحياة السياسية العراقية قبل العام ٢٠٠٣ الايديولوجيا الحزبية لاسيما الايديولوجيا البعثية، إلا أن الحياة السياسية بعد التغيير شهدت صراعاً ايديولوجيا عبرت عنه الهويات الفرعية عبر استثارتها سياسياً ومجتمعياً، وكان لهذه الايديولوجيات التأثير الكبير على سلوك المواطنين السياسي لما تمتلكه من خصائص يمكن اجمالها بالآتي:

١- شمولية: "تظهر الآيديولوجيات كنظم متكاملة، وهي شمولية في نظرتها، تدعي الإحاطة بكل شيء، وتقدم عن ماضي المجتمع وحاضره ومستقبله، نظرة كلية تتكامل مع مجموع الرؤى إلى العالم"[١]، "وهي حالة من حالات احتواء العقول ووضعها في عبودية دائمة، لقمع أي رغبة في التحرر واستئصالها من منبعها، فهي حالة من حالات تجميد أي حراك قد يحدث على مستوى البناء التحتي للدولة، ومن ثم الحفاظ على البناء الفوقي وضمان بقائه، فهذا النمط المجتمعي الخاضع دوماً يغذّي بذور الاستبداد وينمّي جذوره وفقاً لمصالح الطبقة الحاكمة"[٢].

هذه الخاصية كان لها التأثير الكبير على المجتمع العراقي في المدة مابين(١٩٦٨-٢٠٠٣)، إذ سيطر حزب البعث على مؤسسات الدولة وعلى المجتمع بوسائل القمع والإكراه مرة والترغيب مرة اخرى

٢- عاطفية: "تتميّز أية ايديولوجيا بأسلوبها العاطفي، لما لها من طبيعة محركة لعقول الجماهير، ومن ثم تحاول استغلال المواقف النفسية لدى الفرد، سواء كانت حالة قلق وخوف أم حالة إحباط أم حالة تعصب ديني أم مذهبي، وفي كل الأحوال تسعى الايديولوجيا إلى تجنيد المؤمنين بها والمنضوين تحت لوائها، لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية في معاركها التي لا تنتهي، وبما أن الأيديولوجيا في أبرز تمثلاتها هي فكر في خدمة السلطة، فكان ومايزال الخطاب السياسي يحث عموماً على تأكيد مبدأ الطاعة والولاء"[٣].

وهذا ماحدث بعد العام ٢٠٠٣ إذ وظفت الاحزاب الحاكمة سرديات المظلومية التأريخية لإثارة عاطفة الجماهير واستغلالهم سياسيا بحجة الدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم.

٣- رمزية: "على الصعيد المجتمعي تقدم الأيديولوجيا نفسها بوصفها نسقاً رمزياً يسعى دوماً لاستحضار رموز بشرية، تقوم بدور الوسيط بين الذات العليا بوصفها كياناً مقدساً والفرد بوصفه كياناً تابعاً، مستعملة في ذلك شتى المعطيات الدينية والنفسية لتقديم نظرية اجتماعية ودينية، لديها القدرة على الإحاطة بشتى الحقائق الاجتماعية وصياغتها صياغة جديدة بشكل مماثل للواقع الذي تسعى إلى تحقيقه، وبذلك يغدو القائد الرمز مسؤولاً عن تحقيق التفوق للأيديولوجيا السائدة، وحمايتها وترسيخ سيطرتها وسطوتها، وفقاً لآلية دينية دينامية تحيطها هالة من القداسة والسموّ، ليصبح الحاكم (صاحب السموّ) في مرتبة القدّيسين، ويغدو هو ذلك

---

[١] جعفر نجم نصر، اللاهوت المزيف الإسلام والسياسة وفخ الآيديولوجيا منظورات متعددة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٤.

[٢] ينظر: سامح محمد إسماعيل، أيديولوجيا الإسلام السياسي والشيوعية، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٩-٧٠.

[٣] المصدر نفسه، ص ص٧١-٧٤.

الرمز الذي يتمثل في حتمية السلطة المطلقة على الفرد وحريته وعقله وحتى على وجوده"[1].

٤- جبرية: "إنَّ ما يمنح الأيديولوجيا الطابع الجبري تلك العلاقة المتبادلة النفعية بين الفقهاء والسلطة السياسية، وكان على الحكام استعمال بعض الفقهاء الذين وجدوا فيهم ضالتهم، فاستخدموا معهم وسائل الترغيب عبر تقريبهم وبذل العطاء لهم وتكريمهم ورفعهم إلى مواقع اجتماعية عالية، ليتولى الفقهاء والعلماء الدفاع عن السلطة السياسية، وفي المقابل تقدم السلطة السياسية خدماتها للمؤسسة الدينية أفراداً وهيئات وفق ما تتطلبه وظيفته من الرقابة على الفكر السائد، منعاً أو تكفيراً، واستعمال قوى السلطة السياسية في وضع توجهاتها موضع التنفيذ"[2].

من الملاحظ بعد العام ٢٠٠٣ اقحام الدين بالسياسة من قبل أغلب السياسيين عبر تصدير الرموز الدينية للواقع السياسي بخطابات سياسية مُدلسة، واجبار الاغلب الاعم من الناس بشكل غير مرئي على تبني مواقف سياسية واجتماعية بما يلبي رغباتهم في الاستحواذ على السلطة.

٥- ميثولوجيّة: "تمارس الايديولوجيا على الصعيد المجتمعي فنون الخداع والوهم عبر بث ثقافة الغيبيّات والقدريّات واليقينيّات الماورائية المطلقة، ولم تكتفِ الأيديولوجيا الاستبدادية بتهيئة الظروف الموضوعية لانتشار الفكر والتفكير الخرافي، إنما أسهمت في بعض الأحيان بنشر هذا النوع من التفكير، لأنها تدرك أن هناك قاسماً مشتركاً بينها وبين الخُرافة وهو رفض التفكير السببي والمنطقي، ومن ثم تدعم الخرافة وجود السلطة المستبدة واستمرارها"[1].

٦- مشوِهة: "تعطي الايديولوجيا صورة عن التنظيم الاجتماعي تبنى على إدماج الانحرافات، وتغيير المواقف السياسية، وعلى رسم آفاق المستقبل بقصد ضمان خدمة مصالح خاصة"[2].

٧- صراعية: "تتعايش في الايديولوجيات نظماً عدة جنباً إلى جنب، ويؤدي تعايشها إلى التنافس فيما بينها، بشكل تلقائي، وهذا التعارض ناتج من وجود مستويات ثقافية عدة، وقد يعكس صراعات تنشأ احياناً عن تقارب إثنيات متباعدة، ولكن هذه الصراعات تبقى دائماً محكومة بروابط القوة والجبروت"[3].

المبحث الثالث: أسس التكامل السياسي العراقي ما بعد العام (٢٠٠٣).

أولاً: إنحسار الهُوية الحزبية الضيقة لمرجعية الهُوية الوطنية.

"يشير الفيلسوف، وعالم الاجتماع الالماني، (هابرماس)، إلى أن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيس في أزمة الهُوية، وتعود جذوره إلى ضعف الوعي الاجتماعي من الداخل، أي من الذات أولاً ومن الآخر ثانياً، مع أن الفصل بينهما أمر تعسفي دوماً، لأن هناك علاقة جدلية بينهما، وعلينا تحديد موقفنا من (الأنا) ومن (الآخر)، وأن نبدأ أولاً من (الأنا) لأن الانشغال (بالآخر) من

[1] ينظر: سامح محمد إسماعيل، أيديولوجيا الإسلام السياسي والشيوعية، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٤-٧٥.

[2] المصدر نفسه، ص٧٥-٨١.

[1] جعفر نجم نصر، اللاهوت المزيف الإسلام والسياسة وفخ الآيديولوجيا منظورات متعددة، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

[2] المصدر نفسه، ص٤٤.

[3] المصدر نفسه، ص٤٤.

دون (الأنا) يبعد الخلاف والاختلاف ونقاط التشابه والالتقاء بين الأنا والآخر"[1]. مما يتضح لدينا "إن وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية في أية دولة لا يؤدي بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية أو بداية حرب أهلية، وهناك أقليات نشطة سياسياً وأُخر مستكينة، تسعى للإبقاء على الشعور (الهوياتي) وعلى شخصيتها الذاتية، وأُخر أكثر استعداداً لمستوى عالٍ من الاندماج الاجتماعي– السياسي، وأن شيوع حالة من الاستقرار بوجود التعدد والتنوع الاجتماعي، هو رهن بصياغة وتشكيل هُوية وطنية اندماجية، ترى في الفرد، مهما كان انتماؤه العرقي أو الديني أو المذهبي، (مواطناً) متساوياً في الحقوق والواجبات تحت كل الظروف، وبكلمات أُخر تفترض الولاء للمجتمع، الذي يقوم على الاقتناع، انطلاقاً من قواعد ومبادئ وقيم تقيم توازناً بين ضرورات الامتثال ومتطلبات الحرية، وتهدف إلى تجاوز التناقضات"[2]، "وتؤدي الأجهزة الإدارية في الدولة دوراً رئيساً في تحقيق التكامل بإتباع سياسات تشجع التعايش والاندماج، عبر انخراط أفراد من جماعات قومية وثقافية مختلفة في إطار التنظيم، والحرص على تمثيل هذه الجماعات داخل التنظيم الإداري، وبالعكس إذا احتكرت احدى الجماعات القومية هذه المنظمات، فإن ذلك يخلق شعوراً بالعزلة السياسية لدى الاقليات القومية أو السلالية الأُخر، ويدفعها إلى إقامة تنظيماتها السياسية المتميزة والتي تقوم على أساسٍ قومي أو طائفي"[3].

"إنَّ العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، يعاني من إشكالية تشكيل هُوية وطنية جامعة، والاحتلال البريطاني سعى وبشكل تعسفي إلى تشكيل هُوية وطنية مشوهة، في إطار عملية تكوِّن خارجية للدولة والمجتمع، والدولة العراقية بالكامل شكلاً ومضموناً وليدة ظروف تعسفية وقاهرة وليست حالة طبيعية أنجزها المجتمع العراقي بمرور الزمن، وكيف يتسنى لبلد يرزح تحت وطأة الاحتلال البريطاني الذي كان يسيطر على الإدارة العامة، عبر موظفين من الدرجة الثانية في الإدارة الاستعمارية أن يبلور هُوية سياسية وثقافية ضمن حدوده"[1]، وفي ظل إتباع سياسة فرق تسد التي كانت ملازمة للاستعمار البريطاني في جميع مستعمراته، وفي ظل الإقصاء والتهميش لشرائح معينة وللوطنيين، وتقريب آخرين (الموالين للبريطانيين)، هذا الوضع المُعقد، وما رافقه من عوامل مساعدة، أقلها الجهل، والأمية وقبلية وعشائرية البنية الاجتماعية العراقية، أدى إلى تكريس الولاءات الضيقة على حساب الولاء الوطني، وتشرذم المجتمع العراقي، إلى كتل بشرية لا تجمع بينهم جامعة[*].

---

[1] علي وتوت وآخرون، المواطنة والهُوية الوطنية، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٣.

[2] ينظر: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ص٧١-٧٢.

[3] ينظر: قاسم جميل قاسم، علاقة السياسة بالإدارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة ، ١٩٨٣، ص ص٢٩-٣٠.

[1] ينظر: محمد خاتمي، مطالعات في الدين والإسلام والعصر، ط٣، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٩، ص٦٩.

[*] كان الملك فيصل قد أشار إلى إشكالية الهُوية الوطنية العراقية حين قال إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والمِلّيّة والدينية... وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسى إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتل بشرية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أية حكومة كانت، فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في

ومن الواضح "أن العراق يتكون من جماعات اجتماعية تتباين لغتها وإثنياتها العرقية، وانتماءاتها الطائفية، وهذه الجماعات لم تندمج بهُوية واحدة، وأن هذه الحقيقة تجعل الوضع التعددي في العراق أكثر تعقيداً، وينعكس سلباً على صعيد إعطاء هُوية وطنية واحدة، تعلو فوق كل الانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة، والمشكلة التي يعاني منها المجتمع في العراق، تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة الهُوية الوطنية، لاسيما أن هذه الجماعات تختلف ثقافياً وطائفياً وإثنياً ودينياً"[٢]، "وبدلاً من إدارة هذا التنوع في المجتمع العراقي لجعله عامل قوة وإثراء في تشكيل هُوية وطنية، لجأت الحكومات المتعاقبة إلى آليات دمج لم تفعل فعلها الناجع، ذلك أن الدولة – التي أُديرت من أقلية تقليدية طائفية – حاولت فرض ثقافة الأقلية، وسياسة الدمج السياسي على الجماعات الاجتماعية الأُخر التي تشكل الغالبية من خلال اللجوء إلى أساليب التهميش والقهر والقمع"[١]، وبسبب هذه السياسات التمييزية، وسلبية النظام السياسي الذي لم يبذل جهوداً حقيقية لإنجاز تشكيل هُوية وطنية واحدة، "ظل المجتمع العراقي يحافظ بحماس على بنيته الاجتماعية التقليدية التي لا تساير التحضر وتعارض التحديث"[٢]، "بيد أن الذي ظهر جلياً بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام (٢٠٠٣)، هو انبعاث حاد للهُويات الفرعية والمحلية في العراق، مما يعني أن الإشكالية التي أشار إليها الملك فيصل الأول في العام (١٩٣٢)، استمرت إلى يومنا هذا، ومرد ذلك أنه من بعد الملك فيصل وإلى العام (٢٠٠٣)، لم تكن الحكومات العراقية تعترف بشكلٍ كافٍ بالتعددية الثقافية، ولم تراعِ متطلباتها، فعجزت عن ايجاد وتكوين هُوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة، واستيعاب هُوياتها الفرعية السابقة على الدولة الوطنية الحديثة من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع، في زيادة حدة أزمة الهُوية، كما أسهمت هذه الأزمة مع بقية الأزمات في رفع درجة تعقيد كل منها ومن ثم رفع مستوى حدتها"[٣]، ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الانبعاث الحاد للهُويات الفرعية وظفته الأحزاب السياسية الحاكمة لتأكيد وجودها، وعملت على تجذيره من خلال تنظيماتها الحزبية القائمة أساساً على الهُويات الفرعية، والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف يمكن للأحزاب الحاكمة التي تدير العملية السياسية بعد العام (٢٠٠٣)، أن تعمل على تأصيل هُوية وطنية واحدة مع أنها تتسم بكونها أحزاب طائفية أو عرقية أو إثنية؟

وللإجابة على هذا السؤال لا بُدَّ لنا من تحليل الوضع السياسي – الاجتماعي على مستوى الدولة والمجتمع.

مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضاً عِظَم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل. ينظر: مذكرة الملك فيصل الأول إلى بعض الساسة العراقيين والمؤرخة في ١٥/آذار/١٩٣٢، في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجُزء الأول، ط٦، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ص٩-١٢.

[٢] جواد كاظم البيضاني، بناء الهُوية الوطنية، مقالة في موقع صحيفة الصباح البغدادية، http://www.alsabaah.com

[١] ينظر: علي وتوت وآخرون، المواطنة والهُوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ص٣٤-٣٥.

[٣] علي عباس مراد، إشكالية الهُوية الوطنية في العراق: الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٠)، آب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٨٧.

"الملاحظ منذ تكوين الدولة الحديثة في العراق في العام (١٩٢١)، وعلى المستوى السياسي كان الإقصاء والتهميش هو الهاجس الأول لها، وطوال الأعوام الـ (٣٧) من عمر الحكم الملكي في العراق ظل التهميش هو حصة أكبر الفئات في المجتمع العراقي وهم الشيعة، وكان الإقصاء السياسي حصة لأكبر الحركات السياسية العراقية ممثلةً بالحزب الشيوعي العراقي، الذي شكل ومنذ تأسيسه في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، القوة الأساسية في الشارع السياسي العراقي، التي كانت تستطيع أن تحرك الشارع بأكثر مما تفعل أي قوة سياسية معارضة أخرى، حتى أكثر مما تفعل الحكومة والملك نفسه، ومع ذلك فقد كانت الاعتقالات والقمع والمنع من العمل العلني، هو ما واجهه هذا التنظيم السياسي، وكان من نتائج هذا التهميش والإقصاء المتواصل للقوى الحقيقية والفاعلة في العراق آنذاك سلسلة من الانقلابات العسكرية، وما رافقها من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، واستمرار ممارسة التهميش والإقصاء من الحكومات الانقلابية"[١]. أما على المستوى الاجتماعي، "هنالك خوف من الانتماء إلى الهُوية العراقية عند معظم الأفراد، تدعم عدم الانتماء هذا، والمجموعات الاجتماعية الموجودة في المجتمع العراقي (أسرة، عشيرة، محلة، حزب) فيما تعزز المرجعيات الفاعلة في المجتمع (الإثنية، الدين، الطائفة) هذا الخوف وتبريره، والمجتمع يتحمل جزءاً من تعقد الإشكالية، ولكن الجزء الأكبر يقع على عاتق الدولة"[٢]، "لذلك تُظهِر الظروف الجديدة التي يمر بها العراق، صعوبة تخيل استقرار سياسي بدون تبني الدولة اساليب تستند إلى احترام حقوق الإنسان، في علاقاتها مع الجماعات الإثنية والدينية واللغوية المختلفة في سبيل أن يشعر الجميع بالمساواة وأن لا يشعر أفراد الأقليات بالتهميش أو التمييز، وتزداد المخاوف بشكل واضح بسبب تلازم التحولات الجديدة مع خطورة المنازعات ذات الطابع الديني والإثني والطائفي أكثر من أي وقت مضى، وبعد انهيار مؤسسات الدولة في العام (٢٠٠٣)، يعاد ترتيب العلاقة بين الأغلبية والاقليات، والعلاقة بين الدولة والدين ومكانة المرأة ودور الشريعة، وحقوق الأقليات على نحو قد يؤدي إلى انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان في أعقاب انهيار الإنموذج القديم لإدارة الدولة، وقد أصبح من المسلمات عَدّ الحفاظ على حقوق الأقليات مقياساً لصلاح أي نظام ديمقراطي ومعياراً لنجاحه، وإدارة التنوع الثقافي لا تستقيم بدون دعامتين أساسيتين هما: حق الأغلبية بالحكم مع الحفاظ على حقوق الأقليات، وأن الخلل في أي من الدعامتين يسبب انهيار داخلي للمجتمع/الدولة، على أن يفهم تعبير " الأغلبية " هنا بمدلوله السياسي وليس بتطبيقه الإثنوطائفي"[١].

إلا أن الواقع يشير وبوضوح إلى عدم تحقق المبادئ والأُسس الديمقراطية لإدارة التنوع، بسبب تبني النظام السياسي منهج المحاصصة كأساس في ادارة الدولة، وتغليب مصلحة الطائفة والقومية على حساب المصلحة

[١] ينظر: علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٩٠.

[٢] المصدر نفسه، ص ص٥٩٧-٥٩٨.

[١] سعد سلوم، التنوع الخلاق خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق، سلسلة دراسات عن التعددية (٢)، منشورات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٣، ص١.

العامة ،وتعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

نخلص مما تقدم أن المجتمع العراقي متنوع إثنياً ودينياً وطائفياً، وأن هذه المعطيات الواقعية قد تم إغفالها بشكل كبير من الحكومات العراقية، ولم يكن الاهتمام ببناء هُوية عراقية موحدة أحدها، أن وحدة وتماسك المجتمع تنجز بإلغاء مظاهر التمييز والتفرقة القومية والدينية والطائفية والسياسية كلها، والنظر إلى أفراد المجتمع بأنهم سواسية في الحقوق والواجبات، وتعميق وترسيخ أُسس المشاركة الحقيقية الكاملة للمواطنين في إدارة الدولة، والسعي للقضاء على الفجوة بين الدولة والمجتمع عبر الانبثاق الطبيعي للدولة والسلطة من رَحم المجتمع ذاته، وتطبيق السياسات العادلة والمتوازنة الهادفة لخدمة الاجتماع السياسي والثقافي في المجتمع، وعليه، فإن من الضروري أن نعي أن العمل على تحقيق "دولة المؤسسات" التي يسودها القانون هي أول عوامل توحيد هُوية الدولة العراقية وأول عوامل قوتها، وإذا ما أُريد بناء وطن التسامح والمحبة من الضروري العمل بروح الفريق الواحد بين شركاء الوطن الواحد، والابتعاد عن التعامل بمنظورات ضيقة طائفية أو دينية أو إثنية، والعراق ليس تجمع أعراق، وله هُوية ثقافية سياسية داخل وحدة مكوناته التي تتعايش فيه الإثنيات جميعها بصورة متساوية ومنسجمة لضمان البقاء ضمن الهُوية التاريخية الثقافية للعراق والاحتفاظ بالأصول الذاتية لمكوناته التي ينبغي على الدوام توليفها بشكل عقلاني وإنساني في هُوية ثقافية عراقية.

ثانياً: الرؤية السياسية العقلانية لبناء الدولة العراقية.

"يعود بناء الدولة إلى المجتمع نفسه وانصهار نخبه وتجاذب مؤسساته، وهو ما يخطّط للسياسات المتبعة؛ بوصفها وسيلة ضمن آلية الدولة تجاه المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، علماً أن بناء الدولة يرتكز كذلك على ما تحمله هذه المنفعة من أصول وتقاليد راسخة ومتغلغلة في المجتمع الذي تقوم عليه، إن بناء الدولة يُعدّ أمراً صعباً، لا من حيث التكوين السياسي والأيديولوجي والبيروقراطي والمؤسسي عند النخب الحاكمة، إنما بجعله حقيقة واقعة يجتمع حولها الحاكم والمحكوم، بمعنى إسهام أصحاب القوى وذوي المؤهلات والقدرات جميعهم في اتجاه واحد يرمي إلى بناء هذه الدولة"[1].

"إنَّ عملية بناء الدولة ليست عفوية، إنما هي تعبير عن إرادة واعية تتحرك بمواجهة تطلعات وميول ولا مبالاة الفرد الذي يميل إلى الإنسياق وراء غريزته الأنانية، لخلق مناخ لا غنى عنه لتكامل الشخصية الإنسانية، والدولة بهذا المعنى ليست ظاهرة طبيعية وإنما يقتضي أن يبنيها الذكاء الإنساني على صورة التصميم المقبول من الجماعة، فإذا كانت عملية بناء الدولة فعلاً إرادياً مصطنعاً فهي ليست بشكل واحد وإلى الأبد، وإنما خلق مستمر يتطلب جهداً فكرياً من الأفراد تتخذ أجهزتها ونشاطها عبره معناه الحقيقي"[2].

يقول (فرانسيس فوكاياما) في كتابه بناء الدولة: "إن أجندة بناء الدولة، لم تُعط قدراً موازياً من الإهتمام والتفكير، فكانت النتيجة فشل الإصلاحات الإقتصادية الليبرالية في تحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها في

[1] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي– دولة الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ١٨.

[2] جورج بوردو، الدولة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٢–٥٣.

العديد من دول العالم. وأدى غياب الإطار المؤسساتي الملائم إلى ترك تلك الدول في وضع أسوأ مما كان يمكن أن تكون عليه في الواقع بغياب تلك الإصلاحات"[٣].

لذلك يعرف (فوكاياما) بناء الدولة على أنه "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وهو بذلك يعبر عن مدى قدرة الدولة وأفق مجالاتها وانشطتها ووظائفها المختلفة، بدءاً بتوافر الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بالتعليم وحماية البيئة، وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة، وفي الجهة المقابلة، فإن قوة الدولة تتمثل بقدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ"[١].

"والتركيز هنا ينصب على وظائف الدولة وأجهزتها الحكومية، وعلى قدراتها والأسس التي تقتضيها شرعية الحكومة، وضبط عملية ممارسة السلطة وفقا للقواعد القانونية وممارسة القهر المشروع. ويعرف (تشارلز تيلي) بناء الدولة على أنه: إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة. وهناك من يشر إلى بناء الدولة بـــ: بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه"[٢]. "ويشير مصطلح بناء الدولة إلى قدرة النظام السياسي على التغلغل في المجتمع وقدرته على فرض سلطته على إقليم الدولة وحماية المواطنين داخل حدوده الوطنية، وقدرته على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استناداً إلى هُوية وطنية جامعة"[٣].

"إذ تعمل الدولة عبر بناء المؤسسات وتحديثها على توليد حس الانتماء المشترك بين شتى الجماعات الثقافية، وذلك عبر اجتذاب الهويات الفرعية، ودفعها صوب الانخراط في تلك المؤسسات، وتلبية مطالبها بالشكل الذي يشعر الافراد عموماً بقوة الدولة، المادية منها والفكرية، وضرورة استمرار وجودها لاشباع تلك المطالب والحاجات، ومن ثم توليد حس الانتماء الى الدولة ومؤسساتها بوصفها مشتركاً عاماً"[٤].

"وشهدت الحياة السياسية العراقية منذ الكينونة الأولى للدولة العراقية عدم الاستقرار السياسي، فقد كانت مرحلة نشوء وبناء الدولة عملية معقدة من حيث مكوناتها الداخلية والقوى الخارجية المتحكمة فيها آنذاك، لأنها كانت نتاج مستوى متدن من تطور العلاقات الاجتماعية وشبه انعدام لمؤسسات الدولة من جهة، وقوة أجنبية (بريطانية) قاهرة، من جهةٍ أخرى، هذا التناقض وضع له حداً انقلاب (١٩٥٨)، وفتح الباب لاحقاً لسلسلة انقلابات تتوجت باستحكام حزب

---

[٣] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص ٢٠ .

[١] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

[٢] نقلاً عن: صغور عبد الرزاق، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص١٦.

[٣] ينظر: وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠١٤، ص٤١.

[٤] خيري عبد الرزاق جاسم، بناء الدولة في العراق، بحث (غير منشور)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١١، ص ١٧.

البعث والنظام السياسي العراقي الشمولي السابق والتدمير الشامل لبنية الدولة والمجتمع)[1].

واتسمت الدولة العراقية بخصوصية سواء منذ نشأتها الاولى أم بعد العام (٢٠٠٣)، أنها جاءت من فراغ أملى عليها العامل الخارجي سياسات صعبة وخطيرة، ترتبت عليها علاقات منها[2]:

١- احتواء المجتمع العراقي من أجل فرض وجود الدولة عن طريق تبني سياسات ظرفية ومحدودة، وارتجالية غير عقلانية.

٢- غياب المشاركة السياسية وتنصل الأكفاء من المسؤولية في هرم الدولة تحت طائلة الإبعاد القسري أو الخوف أو الإغراء، وتمثيل المجتمع بغير المؤهلين وانصاف المتعلمين عن طريق المحاباة والولاءات والرشوة.

٣- كثرة العنف السياسي في غياب مَن يؤطر العلاقات بين الدولة والمجتمع، لكي تقوم على التكامل والتضامن، لا على المصالح الضيقة.

٤- استشراء المظاهر السلبية المنضوية تحت الدولة؛ كالفساد السياسي والإداري.

٥- إذكاء النزعة الهُوياتية، وغياب الوحدة الوطنية.

"إنَّ طبيعة السياسة المنتهجة، هي التي أملت مثل هذه الظروف والأوضاع المتفشية في الدولة العراقية، بحكم العلاقة المستعصية بينها وبين المجتمع الذي تقوم عليه، الأمر الذي فوّت الفرصة على عملية البناء أولاً، وعلى الانطلاقة والتحديث ثانياً، لذا نؤكّد على أهمية الدولة في تفعيل مكانتها في المجتمع؛ بهدف قيادته عن طريق أُسس ومرتكزات ضامنة لمعنى التفاعل والفاعلية، وهو ما يضبط دينامية النسيج الاجتماعي وتوازناته، لأنها متولدة منه لا من خارجه"[1].

من هنا لابد من استخلاص العبرة بضرورة العقلانية بالنسبة للعراق المعاصر، بوصفها الفلسفة العملية البديلة لإعادة بناء الدولة والمجتمع.

"إنَّ تمثل الهُوية العراقية من جانب المجتمع بمختلف قواه الفكرية والسياسية والثقافية هي الحكمة القادرة على إرساء التكامل الذاتي العراقي، والتي تقود إلى إتقان معنى الرؤية السياسية لا الحزبية في الموقف من المعوقات التي تقف أمام بناء الدولة والمجتمع، ومن الناحية المجردة لا تناقض بين الرؤية السياسية والرؤية الحزبية، لأن الرؤية الحزبية هي رؤية سياسية أيضاً، إلاَّ أن هذه الجدلية لها خطورتها لواقع العراق الذي لم تتكامل فيه القوى الاجتماعية بعد، ولم تستقر فيه قواعد العمل السياسي والديمقراطية الاجتماعية، ولم تتقيد الأغلبية فيه بالعمل وفق قواعد القانون، ولم تتغلغل مواد الدستور في نفسية وذهنية الجيل المعاصر، ولم يتحول الدفاع عن هذه القيم إلى إدراك يرتقي إلى مستوى الوعي الضروري"[2].

لذلك يرى الباحث أن الرؤية السياسية العقلانية لبناء الدولة العراقية من جانب مختلف القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية المعاصرة، تتمثل بتجاوز حدود الحزبية الضيقة التي عبرنا عنها بالإنصرافية، كونها تعيد بنية الانغلاق والانسداد التي تجذرت قبل العام(٢٠٠٣)، وتعيق رؤية الأمور والأحداث وآفاقها

---

[1] ينظر: ميثم الجنابي، فلسفة المستقبل العراقي، الكتاب الأول، معاصرة المستقبل، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص ٣٠.

[2] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

[1] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٨-٤٩.

[2] المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٨.

بصورة سليمة، وتنتج الغلوّ السياسي الذي يؤدي إلى تغلغل الشخصيات الوصولية الاجتماعية في مسام الحياة السياسية والاختباء تحت غطاء الحزبية، مما افسد الحياة السياسية وتحولت هذه الحزبية الضيقة إلى أداة واسلوب لإدارة الصراع الاجتماعي والسياسي بدلاً من أن تكون أداة واسلوب لإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي.

الخاتمة:

إذا كانت الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، أدركت بعد مرور عقد ونصف من الحكم وفق منطق المحاصصة، بأن إعادة بناء الدولة العراقية أصبح أكثر تعقيداً من السابق، بسبب السياسات الحزبية الضيقة وانصرافها إلى مصالحها الفئوية وتجاهل المصالح العامة، وعليها أن تعي جيداً، إنَّ بناء الدولة يتم ضمن هُوية الدولة وتقاليدها وأعرافها وليس بالهُويات الحزبية، وبالتعامل مع مشكلات المجتمع من جهة، وفي كيفية قيامها بادوارها ونشاطاتها بما ينسجم والطموح العام من دون ضرر من جهة ثانية، ويستلزم ذلك ان تكون الدولة حيادية ومستقلة بمعنى لديها القوة المشروعة للتحرر من أي ضغوط قد تمارسها قوى داخلية، سواء كانت طبقات أو جماعات مصالح أو مؤسسات دينية أو عسكرية أو بيروقراطية، كما تتأثر الدولة في بنائها بالمجتمع الذي تولج منه من أجل خدمته؛ تفادياً لحدوث الفوضى والحروب الأهلية، فهي إذن تعبر عن مستوى من رقي النخبة ونضج وتحضر سلوك المواطن.

إنَّ عملية بناء الدولة تنطوي على خطورة، في صورة عدم توفق النخب الحاكمة في القيام بدورها، فعملية البناء ليست سهلة بالمرة، ولا يمكن للمجتمع أن يدير نفسه بنفسه في غياب الدولة أو أن يتعامل مع الدول الأُخر في قضايا العالم الخارجي واهتماماته، وتتعقد إشكالية بناء الدولة بعد النزاعات، كونها تتصل اتصالاً وثيقاً بالبعد السياسي الداخلي والخارجي.

إن الدولة العصرية كيانٌ سياسي قائمٌ بحد ذاته يحترف السياسة من أجل رعاية شؤون المواطنين، لهذا جاءت السياسة الحديثة للتأثير في الدولة وسلطتها، عبر توجيه نشاطاتها إلى مآلات الشرعية والدستورية تجاه الشعوب التي تحميها وتتكلم باسمها مع ضبط لممارسة السلطة تحت مراقبة القانون، وأن تعثر التحول الديمقراطي في العراق بفعل سيطرة الأحزاب السياسية على مؤسسات الحكم وغياب إدارتها الاصلاحية، وتهافت المعارضة، أدى إلى ضعف متنامٍ للدولة وتآكل خطير في شرعيتها المجتمعية نتيجة فقدان النظام السياسي شرعية الانجاز.

وإذا كانت هناك أفكار أولية لإعادة بناء الدولة العراقية، إذ لا مجال للإصلاح السياسي بمعناه الواسع من دون عقد اجتماعي، يشترك فيه الفاعلون السياسيون والشركاء الاجتماعيون على أساس أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تكاملية يعتمد أحدهما على الآخر، لأن شرعية الدولة تكمن في التفاف المواطنين حول أُسس متينة ومبادئ قويمة تقوم على التعددية واحترام حقوق الإنسان؛ بهدف ضمان استمرارية الدولة، ويجب أن تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والشعب، على مقتضى ديمقراطي، لتحصين جبهة المواطن الداخلية ضد الاخطار الداخلية والخارجية، عبر بناء العلاقات الايجابية بين المكونات المتنوعة صوناً لوحدتها وتعزيزاً لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة، لذا يجب العمل على بناء مؤسسات دولة قوية من دون أن تمارس القمع

والاستبداد لحماية المجتمع، وفي موازاة ذلك، يتم العمل على بناء الأمة العراقية ودمجها عبر العقد الاجتماعي الذي تتفق عليه مكوناته الاجتماعية، فمهما كانت قوة الدولة، إن لم تترافق مع الرضا والقبول الشعبي، وتتوافق حول أساليب الوصول إلى السلطة، وأساليب وآليات تداولها أو تشاركها أو (تقاسمها)، ستضل العلاقة بين الدولة والمجتمع تدور في إطار الصراع، ترافقها حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار المجتمعي والأمني.